



نخيل نيوز | متابعة

انتقدت منظمة هيومان رايتس ووتش الدولية، اليوم الخميس السابع والعشرين من حزيران، قيام بغداد وأربيل بترحيل أعداد من المقيمين أو اللاجئين السوريين، داعية العراق لإيقاف ذلك لأن الأوضاع في سوريا لا تزال تهدد حياة الكثيرين.

وقالت المنظمة في بيان لها، إن السلطات العراقية رحلت بعض السوريين رغم حيازتهم وثائق عراقية رسمية تُمكنهم من الإقامة والعمل في البلاد أو كانوا مسجلين كطالبي لجوء لدى "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين".

وأشار البيان، إلى أن العراق يستضيف حوالي (280) ألف سوري، غالبيتهم العظمى في إقليم كردستان العراق، ورغم أن بعض المناطق السورية لم تشهد أعمالاً قتالية نشطة منذ 2018، ما تزال سوريا غير صالحة لعودة اللاجئين بشكل آمن وكريم.

وذكر البيان، أنه في أغسطس/آب 2023، حضر "مجلس القضاء الأعلى" العراقي ترحيل أي لاجئ سوري من العراق. مع ذلك، أطلقت السلطات العراقية، في 18 مارس/آذار 2024، حملة استهدفت الأجانب الذين يخالفون قواعد الإقامة، ما أدى إلى احتجاز وترحيل العديد من السوريين بعد مدهمة منازلهم وأماكن عملهم. في 3 أبريل/نيسان 2024، علّقت حكومة إقليم كردستان العراق إصدار تأشيرات الإقليم للسوريين، بناء على طلب الحكومة الفيدرالية في بغداد، حسبما ورد، وسط جهود أوسع لتنظيم العمالة الأجنبية.

بين 19 و26 أبريل/نيسان، تحدّث هيومن رايتس ووتش مع سبعة سوريين عبر الهاتف وشخصيا في أربيل وبغداد. كان أربعة منهم يحملون تصاريح إقامة عراقية سارية وثلاثة كانوا مسجلين لدى مفوضية اللاجئين. حُجبت أسماء بعضهم

